

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٢٣**

الثلاثاء، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٣/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز – باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة تلاليان

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

06-32574 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/255، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته كل من الأرجنتين، بيرو، الدانمرك، سلوفاكيا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سوف أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، غانا، فرنسا، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، الصين، قطر.

الرئيس (تكلم بالصينية): نال مشروع القرار ١٢ صوتا مؤيداً مقابل لا شيء، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦).

أود الآن أن أعطي الكلمة للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيان بعد اتخاذ القرار.

السيد دولغوف (تكلم بالروسية): لم يشعر الاتحاد الروسي أنه يمكن دعم اتخاذ القرار المتعلق بتطبيق الجزاءات ضد أربعة أفراد سودانيين. واسترشدنا في اتخاذنا لهذا الموقف، بالأفكار التي أوضحناها مرارا في المجلس.

ولا ريب أن انتهاكات المعايير الدولية، التي تشمل القانون الإنساني الدولي، ينبغي ألا تفلت من العقاب. لكننا نعتقد أن الجولة الراهنة من مفاوضات السلام الجارية في أبوجا بشأن دارفور ينبغي أن تختتم بتوقيع الأطراف السودانية على جميع اتفاقات السلام لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وفقا لما حدده الاتحاد الأفريقي. ونحن نرى أن اتخاذ هذا القرار قد يكون له أثر سلبي على احتمالات إبرام اتفاق سلام ضمن الفترة الزمنية، ومن ثم فإن ذلك لن يعزز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إرساء السلم والاستقرار في دارفور وفي السودان برمته. ونحن على قناعة بأنه، ضمن سياق السودان وفي مجالات أوسع أيضا، ينبغي أن يرتبط تنفيذ الجزاءات ارتباطا وثيقا بمهمة التشجيع على عملية تسوية الصراع سياسيا وضمان الاستقرار الإقليمي.

السيد البدر (قطر): إن موقفنا بالامتناع عن التصويت، يقوم على أساس عدم حصولنا على أدلة ثابتة وواضحة أثناء المشاورات في اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، تدين هؤلاء الأفراد بطريقة تستوجب فرض جزاءات حسب الإجراءات والمبادئ التوجيهية الواردة في إطار عمل اللجنة. مع العلم أننا كنا قد أوضحنا مرارا استعدادنا للإطلاع على تلك الأدلة الموجودة. والتزاما منا أيضا بالقرارات ذات الصلة والمبادئ التوجيهية المعمول بها في

اللجنة، فقد رأينا أنه من الواجب أن نترك للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يتعامل مع هذه الاتهامات إن وجدت وعدم التأثير على أي تحقيقات تتم أو قد تتم في هذا الشأن. لذا كان موقفنا في اللجنة مبنيا على القرارين ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٥٩٣ (٢٠٠٥) وإجراءات اللجنة. واللجنة هي الجهة الفنية والقانونية المختصة بالتوصية بفرض تلك الجزاءات.

وكذلك، ونظرا للإحاطة الإعلامية الإيجابية التي قدمها الدكتور سالم أحمد سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمحادثات السلام حول التطورات التي وصلت إليها محادثات أبوجا، رأينا أنه من غير المناسب اتخاذ إجراء على مشروع القرار في هذا الوقت بالذات ورأينا أنه من الأفضل تأجيل اتخاذ إجراء عليه إلى ما بعد انتهاء محادثات أبوجا بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وبالنظر إلى كل ما تقدم، فإن دولة قطر امتنعت عن التصويت.

السيد بولتون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نعتقد أن تصويت هذا اليوم يشكل خطوة أولى هامة نحو اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب العديد من القرارات المتخذة والمتعلقة بدارفور. ويبين هذا القرار أن مجلس الأمن جاد في جهوده الرامية إلى استتباب السلم والأمن في المنطقة، وهو سيوطد تلك العملية بعيدا عن التدخل في عملية السلام في أبوجا. ونأسف لأن تصويت اليوم لم يكن بالإجماع ولكننا لا نعتقد أن ذلك سيمنع مجلس الأمن من مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

ما فتئت الصين تبدي الحذر الشديد إزاء اعتماد مجلس الأمن للجزاءات. وأوضحت الممارسات والتجارب السابقة، مرارا، أن الجزاءات لا يمكنها تحقيق نتائج متوقعة. وعلى العكس من ذلك، فالجزاءات تجعل من السكان المدنيين ضحايا لها. ولذلك، امتنعت الصين عن التصويت على القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٩١ (٢٠٠٥). وامتنعت الصين لتوّها عن التصويت على القرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦). وما هو أهم من ذلك، تعتقد الصين أن توقيت اتخاذ هذا القرار ليس صحيحا. ولقد أعرب أثناء المشاورات، العديدون من أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء الأفارقة، مرارا عن تلك الشواغل المتعلقة بالتوقيت.

ووصلت إلى منعطف حرج محادثات السلام الجارية حاليا بقيادة الاتحاد الأفريقي في أبوجا. والأولية العليا لعمل مجلس الأمن في هذا الصدد تتمثل في مساعدة الاتحاد الأفريقي على اختتام محادثات أبوجا قبل نهاية الشهر، وفي حث الأطراف على التوقيع على مجموعة من اتفاقات السلام. وتلك هي الأولوية بالنسبة للاتحاد الأفريقي. وهي تشكل أيضا مهمة عاجلة للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن.

وبقي أسبوع واحد تقريبا قبل الموعد المحدد. وخلال هذه الفترة الهامة بصورة استثنائية، ينبغي أن يركز مجلس الأمن على الحالة السياسية الشاملة وان يبقى في حالة تيقظ شديد. وإذا اتخذ المجلس أي مسار للعمل، ينبغي أن يركز على تعزيز محادثات السلام وتيسيرها، عوضا عن التأثير عليها والتدخل فيها. وإذا تردد أي طرف، نتيجة لقرار مجلس الأمن بشأن الجزاءات، حيال التوقيع على اتفاق للسلام، فمن الحتمي أن يطول أمد الصراع في دار فور أو تأجيجه. وسيتعين على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية عن مثل ذلك الاحتمال.

والصين، شأنها شأن الأعضاء الآخرين، تشعر بقلق شديد حيال الحالة في دار فور. وتأمل الصين أيضا أن يتم التمكن من تفادي الأزمة الإنسانية وتحسين الحالة الإنسانية

في المستقبل القريب. وتؤيد الصين الدور المحوري الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في منطقة دارفور. كما نؤيد فكرة أن يقدم إلى العدالة المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الدولية.

ولن تؤثر التسوية السليمة لمشكلة دار فور على الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة دار فور فحسب، بل ستؤثر أيضا على عملية السلام بين الشمال والجنوب في السودان، وعلى البلدين المجاورين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وعلى المنطقة دون الإقليمية بكاملها. وبالنسبة لتلك المسألة الحرجة، ينبغي أن يوجه مجلس الأمن رسالة بناءة وان يتفادى الإجراءات التي قد تؤدي إلى سوء التفسير أو تؤثر على عملية السلام بأسرها.

وخلال المناقشات في لجنة مجلس الأمن للجزاءات، شارك الممثل الصيني الزملاء الآخرين طلب توضيح معايير إدراج الأفراد في قائمة الجزاءات. وللأسف، ما زال يتعين على مقدمي مشروع القرار وفريق الخبراء أن يقدموا مواد تكميلية. وينبغي تطبيق الجزاءات بوصفها خطوة بالغة التأني. وقبل توضيح عدد من التفاصيل وإثبات الأدلة المقنعة، طلب أعضاء معينون إنهاء المناقشات في لجنة الجزاءات وتقديم المسألة إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراء. ومثل ذلك النهج يخالف ممارسة مجلس الأمن التي استمرت للعديد من الأعوام؛ كما أنه لم يتخذ وفقا للمبادئ التوجيهية لعمل لجنة الجزاءات. وبالتالي فإننا نعرب عن تحفظاتنا في ذلك الصدد.

فلتلك الأسباب، لم يكن في وسع الوفد الصيني سوى أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.